والاعسار وعليه الفتوى حتى كان لها نفقة اليسار ان
كانا موسرين ونفقة الاعسار ان كانا معسرين وان
كانت هي موسرة وهو معسر لها فوق ما يفرض لو فرضت
معسر فيقال له اطعمها خبز البر وباجة او باجتين وان كان
الزوج موسرا مفروط اليسار يحوان يأكل الحلوى واللحم المشوي
والباجات وهي فرع كانت تأكل في بيته خبز الشعير لا يلزمه
ان يطعمها ما يأكل بنفسه ولا ما كانت تأكل في بيته ولكن يطعمها
خبز البر وباجا او باجتين وقال الكرخي وهو ظاهر الرواية
وبه قال الشافعي يعتبر حال الزوج لا اي لا فتحا ان لو كانت
ناشزة حتى تعود الى منزله النشوز في اصطلاح الفقهاء
خروج المرأة من منزل الزوج ومنعها نفسها منه بغير حق
بان او في بعضها او كان موجلا او وهبت منه ولا لو كانت
صغيرة لا توطأ اي لا تصلح للجماع مطلقا سواء كانت في
بيت الزوج او الاب عندنا وعند الشافعي لها النفقة وان
كانت صغيرة مثلها يوطأ فلها النفقة ولا لو كانت مجبوبة
بدين او مفضاة لغير الزوج وان حبس زوجها فلها النفقة على الاصح
ومعصوبة غصبها رجل فذهب بها ولا لو كانت حاجة
مع غير الزوج وعند ابي يوسف ان حجت مع محرم فلها النفقة
وعند محمد رحمه الله ان كانت معضوبة لها النفقة والفتوى
على الاول وانما قيد بقوله حاجة لانها لو كانت معتمرة او
تاجرة وليس لها معها زوجها لا يحل ان تفارقا وقيد بكونه مع
غير الزوج لانه ان كان معها الزوج فيه يجب بالاتفاق
ولا لو كانت مريضة لم ترف الى بيت زوجها مطلقا وان
رفت فرضت بعده فلها النفقة وعن ابي يوسف انه
لا نفقة لها ان كان مرضا لا يطيق الجماع معه ويجب النفقة

لخادمها مطلقا سواء كان حرا او مملوكا لها او لغيرها لو
كان موسرا فان كان لها خادمان او اكثر لا يفرض عندهما
وعند ابي يوسف يفرض لخادمين وقيل ان كان مملوكا
لها استحق والا فلا وفي فتاوى سمرقند اذا كانت المرأة
من بنات الاشراف ولها خدم يجبر الزوج على نفقة
خادمين وعن ابي يوسف في رواية اخرى انها اذا
كانت قابلة بيت قابلت رفت الى زوجها مع خدم
كثيرة استحقت نفقة الخدم كلها وقالوا ان الزوج الموسر
يلزمه من نفقة الخادم ما يلزم المعسر من نفقة امرأته
قوله لو موسرا اشارة الى انه لا يجب نفقة الخادم
عند اعساره وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو
الاصح خلافا لما قاله محمد رحمه الله وفي الذخيرة هذا اذا
كان للمرأة خادم اما اذا لم يكن للمرأة خادم لا يفرض نفقة
الخادم عليه في ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن رواية
يفرض للخادم واخذ نفسها تقوم بذلك بنفسها او تتخذ
خادما ولا يفرق بينهما بعجزه عن النفقة مطلقا سواء كان
حاضرا او غائبا وسواء طلبت او لا وقال الشافعي اذا
كان حاضرا او طلبت يفرق وتؤمر بالاستدانة عليه
مطلقا سواء كان حاضرا او غائبا وفي الفتاوى السراجية
هذا اذا كان الزوج حاضرا وان كان غائبا لا تؤمر به
وذكر الخصاف ان تفسير الاستدانة على الزوج هو
الشراء بالنسيئة ليقضي الثمن من مال الزوج وتم نفقة
اليسار بطرده وان مضى الماضي بنفقة الاعسار هذا اذا
اما اذا اثبت بها فلا ولا يجب نفقة مدة مضت بان غاب
عنها شهرا او كان حاضرا وامتنع من الانفاق وقد اكلت

صحته

Copyright © King Saud University